التنمية وتحديات النمو السكاني السريع في الجزائر: إنجازات وإخفاقات

حسان تريكي
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف

ملخص

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تنموية شاملة تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لسكانها وتحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات، إلا أن معدلات النمو السكاني المرتفعة قد شكلت ضغطا حقيقيا على الخدمات التعليمية والصحية والسكن وفرص العمل، مما أدى إلى بروز العديد من الاختلالات وأوجه القصور. انطلاقا من ذلك، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التوازن بين النمو السكاني السريع والتنمية وهذا من خلال تقييم الانجازات وكشف الإخفاقات المصاحبة لذلك.

الكلمات المفاتيح: النمو السكاني، التنمية، التعليم، الصحة، الإسكان، التشغيل.

Le développement et la croissance démographique : réalisations, défis et échecs

Résumé

Après l'indépendance, l'Algérie a adopté une politique de développement global qui avait pour objectif de satisfaire les besoins de base de la population et d'améliorer la qualité de vie dans divers domaines. Toutefois, la croissance rapide de la population a constitué une véritable pression sur certains secteurs comme l'éducation, la santé, le logement et l'emploi, ce qui a conduit à l'émergence de nombreux déséquilibres et carences. Dans cette perspective, cet article vise à mettre en lumière les efforts déployés par l'Algérie pour parvenir à un équilibre entre la croissance démographique rapide et le développement, et ce, par l'évaluation des réalisations et la détection des échecs qui lui sont associés.

Mots clés: Croissance démographique, développement, éducation, santé, logement, emploi.

Development and Rapid Population Growth in Algeria: Achievements, Challenges and Failures

Abstract

After independence, Algeria has adopted a comprehensive development policy, which aimed to meet the basic needs of population and improve the quality of life in various areas. The rapid growth of the population exerced however a real pressure on fieds like education, health, housing and employment, that led to the emergence of many imbalances and deficiencies. On this basis, this article aims to highlight the efforts that the Algerian State has done to create a balance between rapid population growth and development, and this, through the evaluation of achievements and the detection of failures that are associated with it.

Keywords: Population growth, development, education, health, housing, employment.

مقدمة:

بذلت الدولة الجزائرية جهودا جبارة لتحسين الظروف المعيشية وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لمواطنيها، فالخيار الاشتراكي الذي تبنته النخبة السياسية الحاكمة بعد الاستقلال، كان يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا يرتكز على توفير مقاييس الحياة الكريمة للمواطن من صحة و تعليم وسكن وعمل.. وذلك انطلاقا من فكرة أن تقوم الدولة برعاية شاملة ومتعددة الأوجه للقوى الشعبية تعويضا لها عن الحرمان والقهر والتشريد الاستعماري، فالجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية حديثة الاستقلال تبنت استراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة قصد تجاوز أوضاع التخلف والجمود، وذلك من خلال عمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق مست مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد سعى النظام الحاكم ابتداء من سنة 1965، إلى تكوين مجتمع حركي مجند حول مهام وطنية واسعة: العمل للجميع، السكن للجميع، الصحة للجميع... وهي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل: التشاركية المساوتية والتنمية والتقدم الاجتماعي والصناعي، وهي قيم تعتبر النواة المركزية الفاعلة لإيديولوجية المرحلة[1].وتجسيدا لهذا التوجه، ومع زيادة الإيراد البترولي والإنفاق الحكومي، تبدلت وسائل الحياة المادية التي تحيط بالإنسان الجزائري إلى الأفضل في معظم جوانبها، الأمر الذي انعكس إيجابا على معدل النمو الطبيعي للسكان، وكنتيجة لذلك تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات تقريبا خلال ثلاثة عقود، وقد شكل النمو السريع في عدد السكان ضغطا إضافيا على الخدمات التعليمية والصحية والسكن وفرص العمل، وأصبحت الاحتياجات الاجتماعية تتجاوز بصفة دائمة التوقعات والبرامج المعدة لتلبيتها. انطلاقا من ذلك سنحاول في هذا المقال، تسليط الضوء على الجهود الإنمائية المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التوازن بين النمو السكاني السريع والتنمية، لاسيما في مجال التعليم، الصحة، الإسكان والتشغيل، وهذا بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية.

أولا–إشكالية العلاقة بين التنمية والنمو السكاني:

انطلاقا من كون "التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم و الصحة والأسرة والشباب.. ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"[2]، فإن الهدف الرئيسي من التنمية هو إشباع الحاجات الأساسية والمتنامية لأفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق، إلا إذا كانت وتيرة التنمية متناغمة ومسايرة للنمو السكاني الحاصل في المجتمع.

من هنا أصبحت مسألة عدم التوازن بين النمو السكاني والتنمية تشكل هاجسا فعليا لدى عدد كبير من دول العالم، خاصة التي تعاني من نمو ديمغرافي مرتفع. فظهرت بذلك موجة فكرية واسعة حول طبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية، وأصبحت العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية من القضايا المهمة التي تحوز على اهتمام الكثير من العلماء والباحثين في مجال تنمية المجتمعات الإنسانية، والذين انقسموا بين متشائمين ومتفائلين؛ فالمتشائمون من التزايد السكاني، يتخوفون من اتساع

الفجوة بين حجم السكان والخيرات المادية المنتجة في المجتمع ويرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، لهذا نجدهم يدعون إلى اتخاذ سياسة سكانية صارمة لكبح جماح التزايد السكاني السريع. أما المتفائلون حيال التزايد السكاني، فلا يتخوفون منه،لاعتقادهم أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة اليد العاملة، ومن ثم لو أحسن استخدامها، تصبح عاملا محفزا يؤثر إيجابا على معدلات الدخل القومي[3].

ما يمكن استخلاصه مما تقدم، هو أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، تولد ضغوطا على التنمية، من خلال زيادة متطلبات السكان المعيشية، وطلب إضافي على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية. في المقابل يمكن للثروة البشرية المتدفقة نتيجة النمو الديمغرافي، أن تساهم في تحقيق تنمية فعلية وتسهم بشكل ملحوظ في تقدم اجتماعي واقتصادي لمصلحة بلدانها إذا ما أحسن استثمارها. وفي هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا نموذجا معاصرا يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونموذجا يحتذى به، إذا ما أرادت الدول النامية تحقيق المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا–ارتفاع معدلات النمو السكاني في الجزائر والآثار المترتبة عنه:

شهد النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال منحى متغيرا، إذ ظل يرتفع باستمرار وبوتائر مختلفة، ففي فترة السبعينات عرفت الجزائر انفجارا سكانيا غير مسبوق، حيث وصلت معدلات النمو الديمغرافي خلالها إلى 3.6%، فتضاعف سكان الجزائر مرتين في ظرف 20 سنة، حيث ارتفع عدد السكان من 10.45 مليون نسمة سنة 1962إلى20.52مليون نسمة سنة 1983. ومع بداية الثمانينات، انخفض معدل النمو الطبيعي إلى 3.4%، وانتقل على إثره عدد السكان من18.6 مليون نسمة سنة 1980 إلى 25 مليون نسمة سنة 1990[4]. وفي فترة التسعينات انعكست الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر على النمو الديمغرافي، الذي انخفض معدله إلى 2.8%،إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بمعدل النمو الطبيعي لكل من تونس والمغرب، والذي يقدر بـ 1.7%.

وابتداء من سنة 2000،عرف معدل النمو الديمغرافي في الجزائر استقرارا نسبيا، حيث بلغ 1.72%، ووصل معدل المواليد 20% بعدما كان 50% سنة 1970 و31% سنة 1990. كما انتقل العدد الإجمالي للسكان من 30.4 مليون نسمة سنة 2000إلى 34.8 مليون نسمة، حسب إحصاء السكان لسنة 2008[5].

وقد أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر إلى توسيع القاعدة السكانية، وأفرز هيكلا سكانيا شابا.فحقيقة الشباب هو قوة البلد، وفي نفس الوقت يشكل نقطة ضعفه، كون عدده لا يتوافق مع المؤسسات التي تستوعبه (مدارس، جامعات، مستشفيات، سكن، مراكز استقبال الشباب..)، إنه "فيضان الهياكل" débordement des structures على حد تعبير مصطفى بوتفنوشات[6].وعليه، فإن النمو السريع في عدد السكان الذي شهدته الجزائر، قد شكل ضغطا إضافيا على أنظمة التعليم، الصحة، السكن والتشغيل، وهذا على النحو التالي:

1 – التعليم:

بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة منذ الاستقلال في المجال التربوي، كما حققت سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته أهدافها، من خلال انتشار التعليم وتطوره كميا، حيث انتقل عدد التلاميذ

المتمدرسين من 1.313.617تلميذا سنة 1965 إلى 7.741.099 تلميذا سنة 2005، وهو رقم ضخم يمثل تقريبا عدد سكان دولة[7].

من جهة أخرى عرفت هيئة التدريس تطورا كبيرا، حيث انتقل عدد المعلمين من 23.612معلما سنة 1963إلى54.659معلما سنة 1970، ليصل العدد إلى265.667 معلما سنة 1990[8] ، أما سنة 1998 فوصل عدد المعلمين إلى 477.000 بين أستاذ ومدرس، وهو ما يمثل 48% من الوظيف العمومي في الجزائر[9]. ومن أجل تمدرس كل فئات الشعب الجزائري، تضاعف عدد المؤسسات التعليمية خمس مرات خلال الفترة الممتدة من 1966إلى 2006، حيث انتقل العدد من 4752 مؤسسة تعليمية سنة 1966 إلى 22.999 مؤسسة سنة 2006، وهو ما يعكس المجهودات الجبارة والاستثمارات المعتبرة في مجال التعليم، مسايرة للنمو السريع والمتزايد لعدد السكان[10].

وبالرغم من اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم، مثلما تعكسه المعطيات السابقة، إلا أن النظام التربوي في الجزائر، لا زال يعيش مشاكل متعددة ومعقدة، أهمها التسرب المدرسي، حيث تشهد المدارس الجزائرية تسرب 600.000تلميذا سنويا[11]. ولاستيعاب الأعداد المتزايدة للتلاميذ المتسربين من المنظومة التربوية، عمدت الدولة الجزائرية إلى توسيع قطاع التكوين المهني، من حيث الهياكل والمناصب والاختصاصات وذلك من خلال إنشاء مراكز تكوين مهني جديدة عبر كامل التراب الوطني، وكذلك إنشاء معاهد وطنية متخصصة ومراكز التكوين المهني عن بعد،وكل هذا من أجل استيعاب تدفق بشري ناتج عن التسرب المدرسي.

أما في مجال التعليم العالي،فقد تطور عدد الطلبة بشكل ملحوظ، حيث انتقل من 2725 طالبا سنة 1963 إلى 938.767 طالبا سنة 2007، ليصل العدد حاليا إلى 1.230.000طالب جامعيا[12].

كماتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنّ وتيرة تزايد أعداد الطلبة قد عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، حيث وصل المعدل السنوي لزيادة أعداد الطلبة إلى 10.24% سنويا في الفترة الممتدة من1998 إلى 2006، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما[13].وبدورها شهدت الهياكل والمرافق الخاصة بالتعليم العالي تطورا ملحوظا، حيث ارتفع عدد الجامعات والمراكز الجامعية، وكذا المرافق الاجتماعية كالأحياء والمطاعم الجامعية.

وبالرغم من المجهودات الجبارة والاستثمارات المعتبرة، لا يزال قطاعي التربية والتعليم العالي في الجزائر يعانيان من العديد من الاختلالات وأوجه القصور، لاسيما مشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل المنجزة للتزايد المطرد في أعداد التلاميذ المتمدرسين والطلبة، كما أن هذا العدد المرتفع أدى إلى تحقيق تكوين كمي على حساب التكوين النوعي، حيث تعرف المدرسة الجزائرية انخفاضا ملحوظا في المستوى العام، ولا زال قطاع التعليم في الجزائر، يعيش مشاكل متعددة ومعقدة، أهمها الرسوب المدرسي والتسرب، اللذان يعكسان بحق عدم تكيف الطفل الجزائري مع النظام البيداغوجي المتبع بالمدارس، فنسبة قليلة من التلاميذ تواصل تعليمها إلى غاية الالتحاق بمرحلة التعليم العالي، مثلما توضحه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): النسبة الاجمالية للالتحاق بالتعليم في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2011.

البلد	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة فما فوق)	نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي(%)	البلد	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة فما فوق)	نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي(%)
الجزائر	24.1	29	فرنسا	78.4	57
تونس	37.4	36	الولايات المتحدة	94.5	95
لبنان	54.2	48	المملكة المتحدة	99.7	61
الأردن	73.3	40	سويسرا	95.8	53
مصر	51.2	33	ايطاليا	72.8	64
تركيا	34.5	56	اسبانيا	66.4	78

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، ص ص 182-184.

تعكس الإحصاءات الواردة في الجدول أعلاه حجم الانجازات المحققة في مجال التعليم في الجزائر، والتي تبقى دون المستوى المنشود، كما تعكس كذلك حجم الاختلالات التي تعاني منها المنظومة التربوية الجزائرية، لاسيما ظاهرة التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي 29 **%**من إجمالي عدد التلاميذ المتمدرسين، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المحققة في العديد من الدول العربية، وبعيدة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

بذلت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال جهودا جبارة لتوفير خدمات صحية ملائمة لكافة أفراد الشعب، إلا أن الاهتمام بالصحة يبدو من خلال الأرقام المسجلة في الإحصاءات الرسمية دون المستوى المطلوب، فلم يحظ القطاع الصحي بنفس الاهتمام الذي حظي به التعليم والقطاع الصناعي، وكنتيجة لتدني مستوى الإنفاق الصحي الوطني،كانت الانجازات التي تحققت في قطاع الصحة متواضعة،الأمر الذي جعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان،مثلما تكشفه الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول الآتي:

2 - الصحة:

جدول رقم (2) : تطور عدد السكان وعدد الهياكل الصحية المحسوبة على أساس عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2007-1966)

السنوات	1966	1974	1979	1984	1986	1989	1998	2000	2007
السكان بالملايين	11.75	15.16	18.12	21.18	22.51	24.40	29.50	30.39	33.90
عدد الأسرة	39418	41728	44885	50210	60040	65000	59000	53315	5763
سرير/ ساكن	298	363	408	418	375	375	500	570	588

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Ecole Nationale de Santé Publique, le système de santé publique en Algérie, analyse et perspectives, Alger, avril 2008, P 5.

-Ministère de la santé et de la population, La santé des algériennes et des algériens, Ed ANEP, 2002, P 60.

-Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, statistique sanitaire année 2007, Alger 8008, PP 35-36

تكشف لنا المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه،عن عدم مواءمة السياسات المنتهجة في مجال الصحة لاحتياجات البلاد المتزايدة باستمرار،بسبب الضغط السكاني الكبير الناتج عن النمو الديمغرافي السريع، فالارتفاع المتزايد في عدد السكان لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية المحسوبة على أساس عدد الأسرة، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من 11.5 مليون نسمة سنة 1966إلى33.90مليون نسمة سنة 2000أي بنسبة تقدر بـ158.63%، في حين نجد أن الهياكل الصحية المعبر عنها بعدد الأسرة ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة تقدر بـ35.25%. وكنتيجة لذلك تدهور المؤشر المتعلق بعدد الأسرة بصفة ملحوظة، حيث انتقل من (سرير لكل 268 ساكنا)سنة 1966 إلى (سرير لكل 588 ساكنا) سنة 2000، ويعبر هذا التغير عن ارتفاع العجز في الهياكل الصحية، وعدم قدرتها على استيعاب التدفق البشري الناتج عن النمو الديمغرافي، وهو ما يجعل المؤشر المتعلق بعدد الأسرة في الجزائر بعيدا عن المعدلات المحققة في الدول المتقدمة، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3): التغطية الصحية في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2007.

البلد	طبيب لكل 10000ساكنا	سريرلكل 10000 ساكنا	البلد	طبيب لكل 10000 ساكنا	سرير لكل 10000 ساكنا
الجزائر	**11**	**17**	ألمانيا	34	83
لبنان	24	34	فرنسا	34	75
مصر	24	21	النرويج	38	40
قطر	26	25	اسبانيا	33	34
تونس	13	18	سويسرا	40	55
البحرين	27	27	ايطاليا	37	39
السعودية	14	22	الصين	14	22

Source : OMS, Statiques Sanitaires Mondiales 2009, OMS, Genève, PP 96-103

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود عجز كبير على مستوى الإمكانيات البشرية الطبية والهياكل الصحية في الجزائر، فبالرغم مما تحقق من انجازات في هذا المجال، إلا أنها لم تكن مسايرة للزيادة السريعة في عدد السكان،ف بالنسبة لمؤشر الإطارات الطبية نجد أن المعدلات المحققة في العديد من الدول العربية كلبنان، مصر، قطر تعادل ضعف المعدل المحقق في الجزائر والذي يقدر بـ 11طبيبا لكل 10000ساكنا،أما فيما يتعلق بالمعدلات المتعلقة بالهياكل الصحية المعبر عنها بعدد الأسرة، فلا مجال للمقارنة بين الدول المتقدمة والجزائر، ففي الوقت الذي بلغ المعدل 83 سريرا لكل 10000 ساكنا في ألمانيا و75 في فرنسا، لم يتجاوز هذا المعدل في الجزائر17سريرا لكل10000 ساكنا. وما يلفت الانتباه كذلك في الجدول رقم: 3، هو المعدلات المحققة من طرف الصين في مجال الموارد البشرية الطبية والهياكل الصحية، فبالرغم من عدد سكانها الذي تجاوز المليار والنصف المليار نسمة إلا أنها استطاعت أن تحقق مؤشرات أفضل من تلك التي حققتها الجزائر في هذا المجال، وهذا ما يدل على أن الأمر ليس متعلقا بالمسألة الديمغرافية، بقدر ما يتعلق بفشل السياسات التنموية المنتهجة.

وبالنظر إلى اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني ووتيرة التنمية الصحية في الجزائر، برزت

عدة اختلالات على مستوى النظام الصحي الوطني، مما تسبب في معاناة كبيرة للمواطنين، تتجلى في الشواهد الواقعية التالية:

-مشكلة الاكتظاظ الشديد والازدحام في المستشفيات:

تشـهد أغلب المستشفيـات العموميـة فـي الجـزائر اكتظاظا رهيبا، فلم تعد مختلف المصالح الاستشفائية قادرة على استيعاب الأمواج البشرية الهائلة، التي تتوافد عليها، الأمر الذي يجعل الطاقم الطبي يصطدم بواقع مرير يصعب تجاوزه، في ظل غياب الإمكانيات والتجهيزات الطبية الضرورية. ويزداد الوضع حدّة في المراكز الاستشفائية الجامعية –التي لم يتجاوز عددها 13 منذ سنة 1986–حيث تشهد أقسام الاستعجالات بها اكتظاظا كبيرا وفوضى عارمة من جراء العدد الهائل من المواطنين والمواطنات الوافدين عليها طلبا للعلاج، وغالبا ما يتسبب هذا الضغط المستمر في وقوع مناوشات بين المواطنين الراغبين في العلاج أو مرافقيهم من جهة، وبين العاملين في المجال الصحي من جهة أخرى،حيث سجلت عدة مستشفيات في الفترة الأخيرة حالات اعتداء على الأطباء من قبل أقارب المرضى، وتحولت مصالح الاستعجالات الطبية إلى ساحات عراك استعملت فيها الأسلحة البيضاء بسبب سوء التكفل بالمريض، وفي ظل هذا الوضع الكارثي الذي تتخبط فيه معظم المستشفيات، أصبح الظفر بسرير في المستشفيات العمومية في الجزائر،يتطلب وساطات وتدخل شبكة العلاقات، الأمر الذي يعكس عدم وجود عدالة في الانتفاع بالخدمات الصحية.

- ارتفاع معدل الانتظار:

يعاني العديد من المرضى في الجزائر من طول الانتظار للحصول على موعد للاستشفاء، خاصة المواعيد المتعلقة بالعمليات الجراحية والعلاج بالأشعة، والتي قد تمتد لعدة أشهر، وفي بعض الأحيان يفارق المريض الحياة دون تمكنه من العلاج، فبخصوص مرض السرطان مثلا، تشهد الجزائر عجزا كبيرا في مراكز مكافحة السرطان، حيث يوجد حاليا 7 مراكز عبر الوطن، وهي غير كافية للتكفل بـ 45 ألف حالة إصابة بهذا المرض تسجل سنويا بالجزائر.

- ضعف مستوى الخدمات الصحية:

انعكست مشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل الصحية المنجزة للتزايد المطرد في أعداد السكان سلبا على مستوى الخدمات الصحية، حيث أصبح الهاجس بالنسبة للسلطات هو الكمية– لاستيعاب تدفق بشري ناتج عن النمو الديمغرافي– على حساب النوعية، وفي هذا الإطار تعاني المستشفيات في الجزائر من نقص وندرة في الأدوية وتعطل الأجهزة، إضافة إلى نقص كبير في الكفاءات الطبية المتمرسة، والتي فضلت مغادرة قطاع الصحة العمومية والالتحاق بالقطاع الخاص أو التوجه نحو الخارج، مما أثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات الصحية، وأنشطة التكوين والبحث العلمي.

3 – الإسكان:

من بين الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي السريع في الجزائر، نجد أزمة السكن، إذ أصبحت تشكل الشغل الشاغل للسلطات العمومية، فهي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات وأحد عوامل غليان الجبهة الاجتماعية، خاصة في السنوات الأخيرة، ويحمل لنا الجدول التالي مؤشرات إحصائية توضح حدّة واتساع هذه الأزمة.

جدول رقم (4): متوسط عدد الأفراد في السكن وفي الغرفة الواحدة للفترة (1966-2008)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008(*)
متوسط عدد الأفراد في السكن الواحد	6.10	6.83	7.54	7.10	6.5
متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	2.78	3.17	2.65	2.3	-

المصدر: – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000، ص173.

(*): الديوان الوطني للإحصاء، نشرة رقم 498، 2008.

يتضح لنا من هذا الجدول عدم وجود تحسن محسوس في مجال السكن في الجزائر من 1966 إلى 1998، نظرا للاختلال الموجود بين الطلب ووتيرة بناء السكنات. كما يمكن تفسير الارتفاع النسبي لمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة إلى طبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر. حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد. حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% من إجمالي السكنات سنة 1998، بينما تمثل المساكن ذات الغرفتين أدنى نسبة 35.08%.

ورغم المشاريع الضخمة التي قامت بها الدولة في مجال توفير السكن في السنوات الأخيرة (مشروع مليون سكن بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة)، إلا أنها لم تستطع الاستجابة للطلبات المتزايدة.حيث بلغت الحضيرة السكنية المشغولة 5244347 وحدة سكنية سنة 2008 على المستوى الوطني، مسجلة تزايدا بلغ 28.5%مقارنة بسنة 1998. أما متوسط عدد الأفراد بالمسكن فقد بلغ6.5 شخصا، مسجلا تراجعا مقارنة بما كان عليه سنة 1998، أي بمعدل 7.1 شخصا بالمسكن، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(5): تطور حضيرة المساكن المشغولة ومعدل شغل المسكن 1998-2008.

التشتت	المساكن المشغولة		متوسط عدد الأفراد بالمسكن	
	1998	2008	1998	2008
تجمع حضري رئيسي	2776642	3742768	6.9	6.4
تجمع حضري ثانوي	613115	813404	7.3	6.8
منطقة متغيرة	992691	175681	7.8	7.1
المجموع	4081749	5244347	7.1	6.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نشرة رقم 498، 2008.

يتضح لنا من الجدول السابق حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 في مجال تلبية احتياجات السكن، إلا أننا لا نلاحظ تأثيرا واضحا على عدد الأفراد بالمسكن بسبب إفرازات النمو الديمغرافي . وفي هذا الإطار أظهر تحقيق حول مستويات المعيشة،أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، أن 48.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7و10

أفراد، كما أظهر على الخصوص أن نسبة 8.5%من المساكن تضم كل منها 11 شخصا فما فوق[14] إضافة إلى هذا يوجد بالجزائر 600.000 سكنا هشا في حالة سيئة جدا، وما يقارب 524.000 سكنا قصديريا حسب إحصائيات الديوان الوطني للسكن لسنة 2002[15]. وهو ما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الجزائرية، تعيش في أوضاع سكنية سيئة ومتدهورة، تتصف بالضيق والاكتظاظ.

4 – سوق العمل:

أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال إلى اختلال سوق العمل، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، وتؤكد الدراسات والأبحاث أن تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل أي ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائرية مقابل انخفاض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الأحيان إلى الركود، وأحيانا يكون سالبا.و أمام ضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر، ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا، قدرت سنة 1990 بـ 250.000 طلب عمل جديد سنويا، ليرتفع هذا العدد سنة 2002 إلى 350.000 طلب عمل، ولا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل في هذا العدد الإجمالي 8% إلى 9%[16]. مما يبين الضغوط على سوق العمل والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال مثلما توضحه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2011.

الدول العربية	القدرة الاستيعابية(%) (سنة 2001)	دول أخرى مختارة	القدرة الاستيعابية(%) (سنة 2003)
الجزائر	**35.7**	فرنسا	91.4
تونس	50.2	ألمانيا	90.0
المغرب	51.6	اليابان	94.7
لبنان	43.0	إيطاليا	91.3
الأردن	40.9	تركيا	86.9
مصر	60.1	الأرجنتين	84.5

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول السكان والتنمية، العدد الثاني: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، نيويورك، 2005، ص 192.

من خلال هذا الجدول تبدو القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر ضعيفة، وفي الحقيقة أكثر مدعاة للقلق عند مقارنتها مع مثيلاتها بالدول العربية، كما أنها بعيدة عن المستويات المحققة في الدول الآسيوية والأوربية، حيث تتجاوز القدر الاستيعابية 90 % في كل الدول الأوربية.

وتمس البطالة في الجزائر بصفة أساسية فئة الشباب الذين يشكلون فئة الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن نسبة 83% من البطالين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فإلى غاية سنة 2004 بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 1.671 مليون شخص[17].

وانطلاقا من كون مؤشر التنمية البشرية يشكل أحد المؤشرات التي ابتكرتها هيئة الأمم المتحدة، لقياس مستوى الرفاه، والرعاية الاجتماعية ونوعية الحياة في جميع بلدان العالم، فيمكننا الاعتماد عليه لتقييم الانجازات المحققة من طرف الجزائر في مجال التنمية خاصة وأن مؤشر التنمية البشرية يعتمد على عدد من المؤشرات الهامة كالدخل و التعليم والصحة والفوارق بين الجنسين والتمكين وسوق العمل والإنفاق العام والابتكار والتكنولوجيا والاستدامة البيئية والتكامل الاجتماعي، والجدول التالي يوضح لنا ترتيب الجزائر وبعض الدول المختارة في التنمية البشرية، وذلك حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة:

جدول رقم(7): ترتيب الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة.

مؤشر التنمية البشرية للدول العربية			مؤشر التنمية البشرية لدول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
31	قطر	0.851	01 (المرتبة الأولى)	النرويج	0.944
34	المملكة العربية السعودية	0.836	03	سويسرا	0.911
40	الامارات العربية المتحدة	0.827	05	الولايات المتحدة الأمريكية	0.914
46	الكويت	0.814	06	ألمانيا	0.911
55	ليبيا	0.784	14	المملكة المتحدة	0.892
65	لبنان	0.765	20	فرنسا	0.884
77	الأردن	0.745	26	إيطاليا	0.872
90	تونس	0.721	27	اسبانيا	0.869
93	**الجزائر**	**0.717**	62	ماليزيا	0.773
110	مصر	0.682	69	تركيا	0.769
129	المغرب	0.619	187(المرتبة الأخيرة)	النيجر	0.337

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2014: المضي في التقدم- بناء المنعة لدرء المخاطر-نيويورك، 2014، ص158-161.

يتضح لنا من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 93 عالميا من بين 187 دولة شملها المسح في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة، وبهذا تأتي الجزائر في المرتبة 11 عربيا، وفي المرتبة الثالثة في منطقة المغرب العربي وراء ليبيا التي احتلت المرتبة الـ64 متبوعة بتونس في المرتبة الـ 94. كما يتضح لنا كذلك أن الجزائر جاءت في مركز متقدم مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالمغرب الذي احتل المرتبة 129 ومصر التي احتلت المرتبة الـ110. وفي ضوء المرتبة التي حققتها الجزائر، يمكن القول أن الانجازات المحققة لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة، مقارنة بالإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر، فهناك العديد من الدول استطاعت أن تحقق مؤشرات تنمية عالية بإمكانيات جد متواضعة. وبالتالي فإن التجربة التنموية في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة منها، خاصة مع استمرار الاعتماد على الريع البترولي، حيث تساهم المحروقات بنسبة 35%

من الناتج الداخلي و64 % من الإيرادات العامة للدولة و 98.5%من إجمالي الصادرات.

ثالثا – مساعي الدولة الجزائرية لتدارك الاختلال القائم بين النمو السكاني والتنمية:

أحست الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بضخامة الأزمة وتفاقم الاختلالات التي تعاني منها قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل، خاصة وأن الشارع الجزائري أصبح في السنوات الأخيرة يسجل بصفة شبه دورية تشنجا واحتجاجات وقطعا للطرقات العمومية أو أعمالا تخريبية، تعبيرا عن عدم الرضا عن الوضعية التي يعيشها، حيث أظهرت دراسة مسحية للحركات الاحتجاجية في الجزائر لسنة 2003 أن 87.49%من المشاكل المطروحة من خلال هذه الاحتجاجات، هي ذات علاقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي كالسكن والبطالة وتوزيع المياه وتعبيد الطرقات والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وهي مطالب تطرح بحدة مسألة أداء القطاع العمومي في الجزائر[18]. فضلا عن ذلك هناك صعود ملفت للاحتجاجات من طرف سكان الجنوب، بسبب الفوارق الكبيرة في التنمية بين الشمال والجنوب، خاصة في مجال الخدمات الصحية والسكن والتشغيل.

ولتدارك هذه الحالة المربكة، هناك جهود حثيثة في العقدين الأخيرين تبذل من طرف الدولة لتوسيع وتدعيم شبكة المنشآت المدرسية والصحية، وتوفير السكن ومناصب الشغل. ولبلوغ ذلك برمجت الحكومة الجزائرية برامج مستعجلة وطموحة.ولعل أبرزها، تخصيص غلاف مالي ضخم قدر بـ286 مليار دولار لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، حيث تمت برمجة إنشاء 5000 منشأة للتربية و600.000 مقعد بيداغوجي جامعي ورفع الطاقة الاستيعابية لإيواء الطلبة بـ 400.000 سرير وإنشاء 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين و1500منشأة قاعدية للصحة، منها 172 مستشفى و بناء مليوني وحدة سكنية وتخصيص مبلغ 350 مليار دج لتوفير مناصب شغل[19]. وفي نفس السياق، وفي سباق مع الزمن، أعلن وزير الصحة عن عزم الحكومة الجزائرية إنجاز 18400 سريرا في ظرف سنتين، تمثل ثلث القدرة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية التي تملكها الجزائر منذ الاستقلال. وقد أعطيت تعليمات صارمة للمؤسسات التي أوكلت إليها أشغال الإنجاز هذا الكم الهائل من الأسرة، من أجل احترام آجال التنفيذ وتسليمها في المدة القانونية المقدرة بسنتين[20]. كما برمجت الحكومة الجزائرية إنجاز سبعة مراكز استشفائية جامعية CHU عبر الوطن، وتعتزم استحداث 15 مركزا جديدا لمكافحة السرطان في القريب العاجل.

خلاصة:

انطلاقا من كون الهدف من التنمية هو توفير الحياة الكريمة والرفاهية الاجتماعية للأفراد، من خلال توفير فرص عمل وسكن لائق ومستويات أفضل من الخدمات الصحية والتعليمية، يمكن القول أن الجزائر تشهد اختلالا بين النمو السكاني والتنمية، مع عجزها على تحقيق التوازن الضروري والدائم بينهما، فحقيقة أن الآثار المترتبة عن التغيرات السكانية متعددة و متنوعة ومعقدة ومتراكمة عبر الزمن، إلا أن النمو الديمغرافي في الجزائر،من المفترض أن لا يتحول إلى مشكلة، فبحكم شساعة المساحة والثروات الطبيعية التي تزخر بها، فإنّ الثروة البشرية تصبح الحاجة لها ماسة لتحقيق التقدم والرخاء. فإذا ما قارنا عدد سكان الجزائر بسكان دولة كالصين والهند، وبالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي

تتوفر عليها، فإنّ المسألة السكانية يفترض أنها لا تطرح أبدا ولا تشكل عائقا للتنمية، إلا أن الإشكال بالنسبة للجزائر هو وجود نمو ديمغرافي مرتفع وسريع لم ترافقه تنمية بنفس الوتيرة والسرعة، وبالتالي تحولت الثروة البشرية إلى عبء ثقيل وأصبحت تشكل مصدر إزعاج للسلطات باحتياجاتها الملحة والمتنامية.

فسكان الجزائر تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال 30 سنة، والملاحظ أن هذه الزيادة تتم بهذه السرعة في ظل غياب أية خطة لتغطية الاحتياجات الضرورية بصفة منتظمة، وفي ظل تقهقر شبه تام للإنتاج الوطني، وهذا ما أدى إلى وضع كارثي تقريبا في كل المجالات ليصبح الاكتظاظ –الذي هو علامة من علامات التخلف– قدرا محتوما على الجزائريين، إذ أصبحنا نرى اكتظاظا في المدارس و في المستشفيات وفي السجون و في الطرقات و في مكاتب البريد... وحتى في المقابر!

المراجـع:

1- علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ط2، ص257.

2- منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص34.

3- محمد جميل عمر، المسألة السكانية والأبعاد الحقيقية لاختلال التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، جامعة دمشق، دمشق، 2000، صص 224–225.

4-ONS, Série statistiques rétrospectives 1962-1990.

5- ONS, Bulletin N° 496, Données Statistiques, 2008, P 11.

6- Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, P 69.

7- Bilan Chiffré du Ministère de l'Education Nationale, Alger, 2005.

8-الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائري قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 1994، ص 210.

9-أوقاسي لونيس، أزمة الإدارة التربوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 13، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، 2000، ص26.

10-CNES: Rapport national sur le développement humain Algérie 2007, Alger, juillet 2008, P 29.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقات العمل في سياق الاصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998، ص 57.

12-ONS, in www.ons.dz ,janvier 2014.

13-CNES, Opcit, P 31.

14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الجزائر، ديسمبر 2002، ص ص 131–134.

15-CNES, Note de conjoncture du premier semestre 2006, Alger, juillet 2006, P29.

16- الزبير عروس، الفقر في الجزائر، دفاتر مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، العدد 63، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002، ص 84.

17- بقة شريف والعايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة– حالة الجزائر–، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، ديسمبر 2008، ص109.

18- عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، ص20، على الموقع: http://pogar.org/localuser/pogarp/civil/md15-djabi.pdf 2011.08.18 بتاريخ.

19-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010، المتعلق ببرنامج التنمية الخماسي 2010–2014.

20- جريدة الخبر، العدد7385 الصادر بتاريخ 2014.03.27.